تــروي تـفـاصـيـل الـمـخـطـط الـبـعـثـي وكـيـفـيـة كشفه

■ الحزب المحظور كان ينوي الاستعانة بقطعات عسكرية يحتل بها بغداد ويعلن عودته للسلطة

■ المتحدث باسم الدوري: المعتقلون قيادات بعثية وسوريا لم تخذلنا.. والداخلية: محاولاتهم يائسة

كيف تم الكشف عن التنظيم البعثي الذي كان يخطط لانقلاب عسكري على الحكومة في بغداد؟ مصادر في وزارة الداخلية لم تعط تفسيرا مقنعا للروايات التي طرحتها الحكومة ، فيما شككت مصادر مطلعة في قدرة البعثيين على القيام بمثل هكذا مخطط يحتاج إلى تمويل ومساندة من دول إقليمية ، المصادر نفسها لم تستبعد قيام عدد من الأفراد بإعادة تنظيم خلايا لحزب البعث في عدد من مدن العراق، إلا أن مقربين من الحكومة أكدوا أن الحزب المحظور كان ينوي الانقلاب على الحكومة مستفيدا من بعض المتعاونين معه في الاجهزة الامنية من ضباط في الجيش بتحريك قطعات عسكرية نحو بغداد لاحتلالها والاعلان عن عودة البعث للسلطة.

□ بغداد / خاص المدى

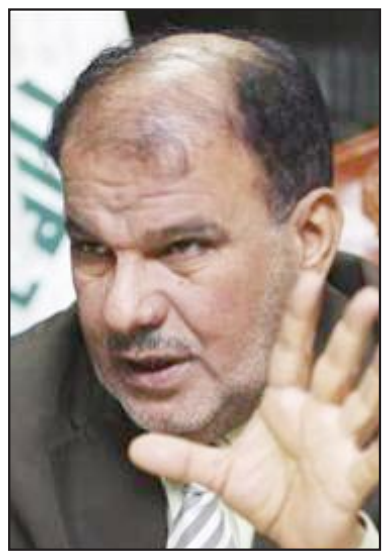
احمد الخفاجي

جمعة العطواني

قيس الشذر

وفي تطور لاحق، نفت جميع الجهات ذات العلاقة افادة الحكومة من معلومات منحتها لها سوريا والمجلس الانتقالي الليبي بهذا الصدد.

وعلى الجانب الاخر، فإن قياديا بارزا في البعث جناح الدوري نفى ان يكون حزبه يخطط لهكذا انقلاب او العودة الى السلطة، هذه التقاطعات في التصريحات عززتها مخاوف أبدتها لجنة المساءلة والعدالة في مجلس النواب من تأثير عمليات الاعتقال على عملية المصالحة الوطنية.

قصة كشف التنظيم

تفصيل ما جرى من احداث خلال الاسبوع الماضي والتي رافقتها عملية اعتقال عدد كبير من المنتمين لحزب البعث كشفتها للمدى مصادر مقربة من قائمة دولة القانون ، حيث كشف المصدر في تصريح خص به المدى امس "منذ ستة اشهر تم اعتقال احد الاشخاص في بغداد عن طريق الشبهة وبعد التحقيق معه اعترف بالخطوط العريضة لهذه المؤامرة العملية الخطيرة"، متابعا "تم تبليغ القيادات الاستخباراتية المهمة ومن خلال مراقبة اجهزة الهواتف والعناوين التي ادلى بها المعتقل تم التوصل الى الاماكن التي يعقد فيها قيادات مهمة في البعث اجتماعاتهم"، مشددا على ان اغلبهم "اعضاء فرع وشعب في حزب البعث المحظور".

وأردف المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه قائلا : "عملت الاجهزة الاستخباراتية على اختراق هذه الشبكة ونجحت في ذلك من خلال دخول احد ضباط الجهاز الاستخباري الى هذه اللقاءات وكان يحمل معه كاميرا صور فيها كامل المباحثات".

ساعة الصفر

واستطرد "في ليلة الاعتقال وتمام الساعة الواحدة من بعد منتصف الليل تحركت الاجهزة الامنية على ما يقارب الـ ٣٠٠ هدف جرى اعتقالهم دون اي خسائر او مواجهات وهم الان رهن التحقيق وسيواجهون بالأدلة التي يمتلكها القضاء"، لافتا الى "ان المخطط جرى التنسيق له من خلال ٨٠٠ قيادي بعثي تم القاء القبض على ٥٠٠ منهم".

ونفى المصدر المعلومات التي كانت قد تداولتها بعض وسائل الإعلام بخصوص تزويد دول الجوار العراق بمعلومات حول هذا المخطط، اذ ذكرت مصادر مطلعة ان كلا من سوريا وليبيا اسمعت في الكشف عن المخطط البعثي الذي يهدف الى اسقاط العملية السياسية "، وقال "هذا كلام غير صحيح بالمرة، وان الجهد كان عراقيا بحت من خلال الاجهزة الاستخباراتية".

وحاول المصدر الربط بين هذ المخطط والدعوات التي اطلقها نائب رئيس النظام السابق، عزت الدوري بضرورة لملمة الحزب والقيام بعمليات مهمة للإثبات قوته والاستعداد لما بعد الرحيل الاميركي.

الداخلية تقلل من أهمية الحدث وتؤكد أن البعث عاجز

وزارة الداخلية قللت من اهمية امكانية حزب البعث في اسقاط العملية السياسية في العراق، معتبرة ان الاعتقالات التي شهدتها البلاد جاءت نتيجة لمحاولة بعض التنظيمات اعادة صفوفها.

وقال وكيل الوزارة لشؤون الاسناد احمد الخفاجي في تصريح لـ"المدى" امس، بالرغم من ان هذا الامر خارج اختصاصنا وان الجهة التي تولت الموضوع هي الاستخبارات فأن عمليات الاعتقال جاءت طبيعية وقانونية لان الدستور يحظر هذا الحزب وحاولت بعض الاطراف لملمته من اجل تنفيذ اجندات معينة كعمليات اغتيال او تفجيرات وبالتالي تم القاء القبض عليهم"، موضحا ان التحقيق لايزال جاريا معهم وسيفرج عن الذين لا تثبت ادانتهم اما غير ذلك فسيحالون الى القضاء"، موضحا "لا اعتقد بان يكون لدى الحزب القدرة على اسقاط العملية السياسية ولكن نشاطهم لا يزال موجوا وان سعيهم الحثيث نحو هذا الاتجاه مستمر".

وكانت الداخلية قد اكدت أن "قوات الأمن تمكنت حتى الآن من إلقاء القبض على نسبة ٧٥٪ من المطلوبين المتهمين بالإرهاب ومحاولة إعادة إحياء حزب البعث المنحل غير انها نفت ما ادلى به الملا واكدت ان اعتقال هؤلاء المتهمين جاء وفق قانون مكافحة الإرهاب دون إصدار أوامر قضائية باعتقالهم".

الوكيل الأقدم للوزارة عدنان الأسدي افاد بأن " ، إن "القوات الأمنية ألقت القبض على أكثر من ٥٠٠ عنصر في البعث المنحل خلال الأيام الماضية"، مبينا أن "هذا العدد يشكل نحو ٧٥٪ من المطلوبين بقضايا إرهابية صدرت ضدهم أوامر قبض من السلطة القضائية الاتحادية".

وأضاف الأسدي أن "الحملة الكبيرة التي قادتها الوزارة لإلقاء القبض على عناصر البعث الصدامي المتورطين بالإرهاب، خطط لها منذ ما يقارب الستة أشهر"، مؤكدا أن "الوزارة شكلت في حينها غرف عمل لمراقبة نشاط الحزب المحظور بعد الحصول على معلومات أمنية من خلال التحقيقات التي جرت مع مرتكبي العمليات الإرهابية في بغداد والمحافظات". ولفت الأسدي إلى أن "التحقيقات كشفت عن وجود ترابط بين البعث والقاعدة"، موضحا أن "لدى وزارة الداخلية رؤى وخيوطا كثيرة وتمكنت من كشف مخطط بين ما يسمى بدولة العراق الإسلامية وحزب البعث المحظور الذي يقوم بتهيئة الوسائل والآليات لما يمتلكه من خبرات سابقة من قبل عناصره المنتشرة في العراق والمتواطئين معه". وتابع الأسدي أن "حزب البعث يقوم بتقديم المعلومات الاستخبارية عن أهدافه ومعها الدعم المالي واللوجستي ويقوم أفراد التنظيم الإرهابي بالتنفيذ"، مضيفا أن "التحقيقات كشفت عن هيكلية تنظيمية جديدة للبعث الصدامي على مستوى العراق متمثلة بأعضاء الفروع وثم أعضاء الشُعب والفرق".

البعث يدافع عن سوريا

من جانبه، فان حزب البعث تيار عزت الدوري اكد انتماء اغلب المعتقلين الى الحزب المحظور، الا انه نفى مساعدة سوريا للحكومة العراقية في الكشف عن ما اثير حول مخطط بعثي لاسقاط العملية السياسية.

المتحدث باسم عزت الدوري، خضير المرشدي قال في تصريح خص به "المدى" امس، "ان الانباء التي تتحدث عن مساعدة سوريا لالقاء القبض على قيادات حزب البعث في الداخل عارية عن الصحة"، مبينا "هذه فبركة طرحتها بعض الاطراف السياسية للانتقاص من الحزب"، متابعا "ان اغلب القيادات والكوادر موجودة في الداخل وتمارس نشاطها وبالتالي انهم لم يأتوا من خارج العراق حسب ما اشيع"، ولم ينف ان المعتقلين لا يزالون يمارسون نشاطهم الحزبي داخل العراق بالرغم من حظر الدستور له.

المتحدث باسم الدوري اكد "ان ادعاءات الحكومة بأن الحزب ينوي الانقلاب على العملية السياسية والسيطرة على الحكم هي الاخرى حجة لاعتقال اعضاء الحزب وبعض المقربين منه وهو ماحصل فعلا في مناطق العراق كافة من الجنوب الى الشمال".

التحالف الوطني غير متخوف

الى ذلك، نفى التحالف الوطني وجود اي مخاوف من عودة البعث الى السلطة في العراق وقال النائب عن الحزب والقيادي في الائتلاف الوطني جمعة العطواني"" ان المجاملات السياسية اثرت على المشروع الوطني ولازلنا نخشى من عودة البعث الصدامي ولكن ليس بمسمياته القديمة ".

واضاف "اليوم هناك مشاركون في العملية السياسية يمثلون امتدادا حقيقيا للبعث الصدامي ويدافعون عنه بكل قوة وضراوة ، لذلك وجودهم في العملية السياسية يمثل هاجس خوف لان وجود البعث يمثل نوعا من التفكك في العملية السياسية وحتى في المشروع الوطني ".

التحالف الوطني الذي يعد الائتلاف الوطني ابرز مكوناته، اعلن امس الاول عن تأييده لموقف الحكومة في حملة الاعتقالات التي تقوم بها ضد من تتهمهم بالتورط في استهداف العملية السياسية، فيما دعا عضو لجنة النزاهة البرلمانية حسين الأسدي إلى تنفيذ قرارات هيئة المساءلة والعدالة في جميع المؤسسات الحكومية الرسمية وغير الرسمية، معتبراً عدم تنفيذها "جريمة" يعاقب عليها القانون وفساداً مالياً وإدارياً.

خلافات بين المصالحة البرلمانية والحكومية

لجنة المصالحة والمساءلة والعدالة البرلمانية، استغربت ما اسمته التهويل الاعلامي الذي رافق حملة الاعتقالات التي اكدت انها شملت ضباطا سابقين في الجيش ليس لهم اي علاقة بالحزب المحظور.

وقال رئيس اللجنة قيس الشذر في تصريح لـ"المدى" امس، "يجب على وسائل الاعلام الابتعاد عن التهويل وعدم اعطاء الامور اكبر من حجمها الحقيقي"، موضحا "ان هذه العمليات تضر وبشكل كبير بالمصالحة الوطنية.

وتابع الشذر "ان حزب البعث محظور دستوريا وبالنظر الى الاشخاص المعتقلين فهم طاعنون في السن لا تقل اعمارهم عن ٦٠ عاما وبالتالي فأن ليس لهم القدرة على القيام بمخطط مثلما ذكرته وسائل الاعلام او الاجهزة الامنية". تصريحات اللجنة البرلمانية ناقضت المصالحة الوطنية في الحكومة التي اكدت ان قيادات البعث المعتقلة كانت تنوي اسقاط العملية السياسية، اذ قال مستشارها احمد الاسدي في تصريح لـ"المدى" امس، ان الوزارة متابعة وبشكل دقيق ملف الاعتقالات الاخيرة التي طالت ضباطا واعضاء سابقين في حزب البعث المنحل ، باعتبارها معنية بالتعامل مع الفصائل المسلحة واطراف حزب البعث الواجب عرضها على المساءلة والعدالة".

الا ان الاسدي شدد على عدم امكانية التصالح مع البعث وقال " ان البعث تنظيم محظور دستوريا واجتماعيا فضلا عن ارتكابه جرائم بحق ابناء الشعب العراقي ، والبعثيون بكل فصائلهم ودرجاتهم غير مشمولين بمشروع المصالحة ، وان التعامل معهم بقانون المساءلة والعدالة".

الأنبار تحصل على تعهدات

الى ذلك، أكد محافظ الأنبار قاسم الفهداوي، السبت، أن وزارة الداخلية تعهدت بإطلاق سراح الـ٨معتقلين من أهالي المحافظة خلال ٢٤ ساعة، وفيما أشار إلى وجود اعتصامات في مدن المحافظة وغضب شديد في الشارع تجاه الحكومة، طالب الأخيرة بالتعقل وعدم اتخاذ إجراءات تخلق أزمات بينها وبين المحافظات.

وقال الفهداوي "، إن "وزارة الداخلية تعهدت بإعادة المعتقلين إلى المحافظة، خلال ٤٨ ساعة، على أقصى تقدير"، مؤكدا "عدم وجود أي تهم أو أدلة ضد هؤلاء المعتقلين أو حتى مذكرات اعتقال قضائية".

وأضاف الفهداوي أن "احترام القانون سيكون الاختبار الحقيقي للحكومة في موضوع الاعتقالات"، موضحا أن "الداخلية تعهدت أيضا بحسن معاملة المعتقلين حتى يتم إطلاق سراحهم خلال ٢٤ ساعة القادمة كون غالبيتهم كبار في السن".

وطالب الفهداوي الحكومة المركزية بـ"الاتجاه للتهدئة والتعقل وعدم الضغط على محافظات معينة"، معتبرا أن "تلك الإجراءات الحكومية لا تجدي نفعا سوى خلق أزمات بين الحكومة والمحافظات نحن في غنى عنها".

وأكد محافظ الأنبار أنه "لو كان في المحافظة أي شخص يسيء إلى الأمن الوطني في البلاد، لكانت القوات الأمنية في الانبار السباقة في اعتقاله".

تأتي هذه التصريحات بعد أفاد مصدر في الشرطة العراقية ، أن قوة خاصة قادمة من بغداد اقتادت ٥٥ ضابطا بالجيش العراقي السابق إلى العاصمة كانوا محتجزين في مدينة الرمادي منذ أيام، وبينما اعتبر مجلس المحافظة أن الوضع بات متأزما الآن بعد نقل المعتقلين لبغداد، أكد أن الاعتقالات الأخيرة "فبركة لا يمكن السكوت عليها".

وقال المصدر إن "قوة خاصة قادمة من بغداد اقتادت ٥٥ ضابطا بالجيش العراقي السابق إلى العاصمة كانوا محتجزين في مدينة الرمادي منذ أيام بناء على مذكرات اعتقال صدرت من الحكومة الاتحادية.

واوضح المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن "المعتقلين نقلوا برفقة حماية قوة أمنية كبيرة في الساعة العاشرة من مساء اليوم(امس)".

حقيقة المعلومات السورية والليبية

وكانت وسائل الاعلام قد كشفت إن سوريا هي التي زودت الحكومة العراقية بمخطط الانقلاب المفترض الذي كان سينفذه بعثيون بعد الانسحاب الامريكي ونسبت تلك التسريبات لرئيس لجنة الامن والدفاع النيابية حسن السنيد الذي سارع الى نفيها . بينما أشارت صحيفة نيويورك تايمز الامريكية الى ان محمود جبريل رئيس المجلس التنفيذي الليبي هو من كشف المخطط خلال زيارته القصيرة الى بغداد. وقالت الصحيفة في تقرير لها ، إن الوثائق كشفت عن وجود اتصالات جمعت بين العقيد الليبي وأعضاء سابقين بمؤسسة صدام العسكرية، وحزب البعث العراقي، بهدف التخطيط للاطاحة بالحكومة في بغداد. وأوضحت الصحيفة أن تفاصيل المؤامرة – وفقا للمسؤول العراقي الذي فضل عدم الكشف عن هويته – قد تم الكشف عنها لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي خلال الشهر الجاري، أثناء زيارة مفاجئة لرئيس المكتب التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي الليبي محمود جبريل للعاصمة العراقية، وهو الأمر الذي أسفر عنه إلقاء قوات الأمن العراقية القبض على أكثر من ٥٠٠ شخص، خلال الأسبوع الجاري للاشتباه في صلتهم بالمؤامرة. وأشارت الصحيفة إلى ما كشف عنه سقوط اطلال المجمع الاستخباراتي التابع للقذافي في طرابلس من أسرار كثيرة، بدءا من الكشف عن علاقات جمعت بين الزعيم الليبي السابق وجهاز المخابرات المركزية (سي آي إيه)، ومرورا بإلقاء الضوء على مفاوضات تمت بين مسؤولين ليبيين وتجار أسلحة صينيين خلال فترة اندلاع الثورة الليبية على نحو تسبب في إحراج بكين، ووصولا إلى الكشف عن تورط القذافي في مؤامرة ضد الحكومة العراقية. وقالت "إن وثائق تورط القذافي في مؤامرة ضد بغداد، كان له صداه الخاص في العراق، فقبل أسبوع احتفلت وسائل الإعلام العراقية بمقتل العقيد الليبي، غير أن شيوع أنباء تفيد بأنه أيد خطة انقلاب بقيادة البعثيين في بغداد، أضاف بعدا جديدا من أبعاد التآمر". وقالت نيويورك تايمز إن إشاعات الانقلاب عادة ما تنتشر في أرجاء العاصمة العراقية، غير أن نبأ التخطيط للانقلاب الذي ساانده القذافي أثار الشكوك، حول ما إذا كان الهدف من الاعتقالات الأخيرة هو تحقيق مصالح سياسية بكسب تأييد العراقيين المتخوفين من عودة نظام البعثيين القمعي لسدة الحكم مجددا.

كم عدد المعتقلين ؟

تضاربت الانباء حول اعداد المعتقلين ففي الوقت الذي صرحت به القائمه العراقية بان عدد المعتقلين يبلغ ٦٠٠ معتقل ، هذا الرقم نفسه ولو بزيادة بسيطة اكده رئيس الوزراء الذي تحدث عن ان القوات الأمنية اعتقلت خلال الفترة الماضية ٦١٥ من أعضاء حزب البعث المنحل بتهمة إعادة تنظيم الحزب والتخطيط لقلب نظام الحكم وإثارة الفوضى، وفيما أشار إلى أن المعتقلين من المحافظات الجنوبية والوسطى أكثر من المحافظات الغربية، أتهم شركاء في العملية السياسية بتشكيل "غطاء لحزب البعث" في المؤسسات التي يسيطرون عليها.

وقال نوري المالكي في لقاء تلفزيوني، إن "عدد المعتقلين من أعضاء حزب البعث حتى الآن بلغ ٦١٥ شخصا، ٤٨٨ منهم تم اعتقالهم خلال حملة واحدة"، مبينا أن "هناك شيئا واحدا يسجل لحزب البعث عبر التاريخ ومحافظ عليه بقوة وهو عقلية المؤامرة".

وأكد المالكي أن "المشاركة الفعلية الميدانية لهذه المؤامرة الأخيرة لم تكن من السنة والشيعة ولكن من كليهما بل حتى من الذين هم من ضحايا صدام قد تورطوا فيها أيضا "، موضحا أن "حزب البعث متورط بقضيتين أولهما إعادة التنظيم وهو محرم وممنوع ومحظور وهؤلاء لديهم قضية تنظيمية ويخططون لقلب نظام الحكم وإثارة الفوضى". الارقام التي تحدثت عنها الحكومة ليست هي كل الحقيقة فقد كشفت مصادر قريبة من الاجهزة الامنية ان عدد المعتقلين تجاوز الالف ، فيما اكد المصدر القريب من دولة القانون ان من ستوجه لهم التهمة لايتجاوز المئة وثمانين شخص اكثرهم من كبار السن حيت تجاوزو الستين عاما ..معلومات حصلت عليها المدى تؤكد ان هذه العناصر نشطت في عدد من المدن وكانت اجتماعاتهم تتم بشكل دوري وان الاجهزة الامنية حصلت على وثائق عبارة عن محاضر اجتماعات كان يسجل فيها كل شيء يتعلق بالتنظيم ، وان هذه الوثائق تثبت ان المعتقلين كانوا على علاقة بتنظيم يونس الاحمد حصريا ، وشكك المصدر في قدرة التنظيم الجديد على القيام بانقلاب معتبرا تصريحات الاجهزة الامنية نوعا من تهويل وتضخيم للامور.

لم تنته حتى كتابة هذا التقرير قضية التنظيم البعثي وهل سنشهد في الايام المقبلة تداعيات جديدة .. تصريحات المالكي التي اطلقها امس حول تشكيل لجنة لاعادة النظر بقرار وزارة التعليم العالي والخاص باجتثاث عدد من منتسبي جامعة تكريت يؤكد ان الحكومة ستسعى لحلحلة الامر بعد ان واجهت رفضا شديدا لاجراءاتها الاخيرة تمثل باعلان اقليم صلاح الدين وبتهديد الانبار باقامة اقليم اخر فيما تنتظر محافظات اخرى ان تلحق بهم.

تضاربت الأنباء بشان عدد المعتقلين ففي الوقت التي أكدت وزارة الداخلية انهم ما يقارب الـ (٥٠٠) ذكرت مصادر انهم زهاء الـ(١٠٠٠) شخص

ترى لجنة المصالحة البرلمانية ان استمرار عمليات الاعتقال ستؤدي الى ضرر بالمصالحة الوطنية وان اغلب المعتقلين لم يرتكبوا جرماً